دورتقييم مخاطرالتشغيل في الحد من الأضرارفي المصارف التجارية في اقليم كوردستان - العراق

تحليل آراء بعض المتخصصين في عينة من المصارف التجارية

ملخص:

يهدف البحث لمعرفة دور تقييم مخاطر التشغيل في الحد من الأضرار في المصارف التجارية في اقليم كوردستان- العراق حسب آراء المختصين في هذا المجال، اذ تؤثر مخاطر التشغيل على جميع الخدمات والعمليات المصرفية مايؤدي إلى امكانية عدم نجاح العمليات الداخلية في تلك المصارف سواء من حيث الأنظمة والأحداث الخارجية أو العناصر البشرية مايسبب حدوث الخسائر، لذا يتوجب على تلك المصارف اتباع أساليب علمية وواقعية لتطوير رقابتها وطرق إدارتها لهذه المخاطر، ولإجراء البحث تم اختيار عينة من المصارف التجارية العاملة في اقليم كوردستان من أجل الكشف عن أهم أسباب المخاطر في تلك المصارف..

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على استخدام أسلوب التحليل العاملي[1](AHP) وذلك باستخدام برامج (SPSS V.22) كأحد أساليب الاقتصاد القياسي لتحليل المعلومات الواردة من استمارة استبيان لبعض المصارف التجارية العاملة في إقليم كوردستان – العراق، إذ تم توزيع (90) استمارة على المختصين في تلك المصارف.

توصل البحث الى وجود علاقة طردية معنوية بين تقييم المخاطر التشغيلية والحد من حدوث الضرر في المصارف التجارية. اذ كلما كانت المعايير المستخدمة للحد من المخاطر التشغيلية أكثر صرامة، كلما انخفضت احتمالية وقوع الأضرار في تلك المصارف، بالاضافة إلى أن معظم تلك المصارف تعتمد خطة لتحديد وتعريف مخاطر التشغيل، حيث أن 67.5٪ من المبحوثين يؤكدون على وجود تعريف وتحديد وطرق ادارة مخاطر التشغيل في الخطة المعتمدة من قبل مجلس إدارة تلك المصارف لأدراكهم بأهمية هذه العملية كجزء من إدارة المخاطر بشكل عام، ويساعد تحليل البيانات والنتائج على تعزيز هذا الوعي وتحسين العمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة تلك المخاطر.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي ، المخاطر التشغيلية ، تقييم المخاطرة ، البنك المركزي العراقي ، المصارف التجارية

[1] Analytic Hierarchy Process

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

1.1. المقدمة

لقد شهد القطاع المصرفي تطورات هامة في الربع الأخير من القرن الماضي في مجال صناعة الخدمات المصرفية المتنوعة، ومن ثم زيادة الطلب على خدماته، واتسعت مناطق جغرافية دائرة المخاطر وارتفعت التكاليف مع استخدام متزايد بشكل كبير لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تغيرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي مؤديا الى قيام المؤسسات بالبحث عن منتجات مالية مبتكرة لتقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق عوائد تسمح لهذه المؤسسات بالاستمرارية والمنافسة والاحتفاظ بحصتها السوقية وزيادتها، وظهرت في الأسواق المالية أدوات مالية جديدة ومتنوعة، وفرت للمتعاملين الماليين وغير الماليين مجالات استثمارية مستحدثة وأساليب مبتكرة للتحوط من المخاطر المتعددة ماجعلت من عملية تحديث تقييم المخاطر بشكل دوري ومتواصل ضرورة لضمان توافقه مع التطورات الجديدة في العمليات المصرفية والتغيرات الاقتصادية والسياسية، وضمان تحقيق أعلى مستويات الأمان والحماية الممكنين للمصرف ولزبائنه.

نظرًا لأن القطاع المصرفي يشكل جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي بشكل عام، من المهم معرفة المخاطر المتنوعة التي يواجهها هذا القطاع والمساهمة في تقليلها، ويتعين على النظام المصرفي إنشاء آليات الحيطة والحذر خاصةً مع زيادة تصاعد الأزمات المالية والمصرفية على المصارف أن تبتكر وتقترح أساليب جديدة وعلمية لإدارة المخاطر التشغيلية. وذلك من خلال تحديد طبيعة هذه المخاطر بدقة، وتقييمها، واتخاذ مجموعة من المبادئ والإجراءات العلاجية للسيطرة عليها وتقليل تأثيرها بأقصى قدر ممكن، وهذا ما يتم تغطيته من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث يتناول هذا المبحث مشكلة البحث وفروضه، بالإضافة إلى أهداف البحث وأهميته وحدوده.

المبحث الثاني: الإطار النظري: يقدم هذا المبحث تعريفاً لمفهوم الخطر ومفهوم المخاطرة المصرفية ويشرح أنواع المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها. يتناول أيضا مفهوم المخاطر التشغيلية وأنواعها، ويستعرض أسباب المخاطر التشغيلية في المصارف. وفي النهاية، يتطرق إلى العوامل المحفزة لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف التجارية .

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث: يتمحور هذا المبحث حول اختبار فروض البحث وتحليل النتائج واستنتاجاتها والتوصيات المستنبطة منها، بالإضافة إلى الإشارة إلى المراجع المستخدمة في الدراسة.

1.2. أهمية البحث: تتبلور أهمية البحث من نقاط التالية:

- يساعد البحث في فهم و تحديد وتحليل المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف فى إقليم كوردستان.
- تقييم المخاطر التشغيلية المحتملة وتحليلها بناءً على البيانات والمعلومات المتاحة.
- يساعد البحث في تحديد وتطوير استراتيجيات لتخفيف المخاطر التشغيلية وتقليل الأضرار المحتملة.
- تحسين إجراءات السلامة والأمان وتعزيز قدرة المصارف على التعامل مع المخاطر التشغيلية وتقليل تأثيرها.

1.3. أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يواجه مصارف التجارية.
- التعرف دور عملية تقييم مخاطر التشغيل في استكشاف وتقليل الضرر في المصارف التجارية في إقليم كوردستان.
- معرفة أهم أسباب المخاطرة التشغيل في المصارف إقليم كوردستان.

1.4. مشكلة البحث:

تعتبر مخاطر التشغيل من التهديدات الرئيسة على سلامة وثبات و بقاء المصارف التجاريةحسب الادبيات المالية والمصرفية، لذا يحتاج يظهر اهمية وجود بحوث ودراسات حول مخاطر التشغيل.

من جانب اخر، سوء ادارة التشغيل ومخاطرها وعدم دراستها علميا وواقعيا وضعف الادوات المستخدمة للتعامل معها تعتبر من اسباب زيادة مخاطر التشغيل، اذ تواجه المصارف المختارة صعوبات في تنفيذ سياسات وخطط إدارة مخاطر التشغيل بشكل فعال وكفؤ ، ويشكل ضعفهم الداخلي المتعلق بالإجراءات والأدوات المطبقة للتحكم في مخاطر التشغيل عبئا إضافيا عليها.

في ضوء ما سبق، يظهر مشكلة تحليل عملية ادارة مخاطر التشغيل في المصارف المختارة من خلال دراسة سياساتها وإجراءاتها المتبعة، والتكنولوجيا والبرامج المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل، ودور إدارتها في هذا السياق، وتحليل دور البنوك المركزية فيما يتعلق بهذه المخاطر مع بيان تأثير العوامل الأخرى المرتبطة بتلك المخاطر.

1.5. فرضية البحث: يعتمد البحث على الفرضيتين التاليين:

الفرضية الصفرية Ho : لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر التشغيل وتقليل الضرر في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر التشغيل وتقليل الضرر في المصارف التجارية.

1.6. اسئلة البحث:

- كيف تساهم تقييم المخاطر التشغيلية في تخفيف الأضرار في المصارف التجارية في إقليم كوردستان –العراق؟
- ماهي اسباب وجود مخاطر التشغيل في المصارف التجارية المختارة؟
- ما هي الممارسات التي تؤدي إلى تخفيف الأضرار التشغيلية في وتحقيق الاستدامة تلك المصارف؟
- هل يمكن تحديد الحدود الدقيقة للضرر الذي قد يتسبب به التشغيل من خلال تقييم مخاطرها؟
- مدى وجود علاقة إحصائية بين تقييم مخاطر التشغيل وتقليل الضرر في المصارف التجارية؟

1.7. حدود البحث

- الحدود المكانية: إقليم كوردستان- عراق.
- الحدود الزمانية: (2019-2022).

1.8. عينة البحث

(بنك رانية 16، بنك بابان فرع رانية، بنك كوردستان فرع سليماني، بنك جيهان فرع سليمانى, بنك نشتيمان فرع سليماني، بنك مللت، بنك ئاشتي، بنك شمال، RT بنك، بنك تجارة العراقي، بنك شرق أوسط، بنك الموصل للتنمية والاستثمار، بنك بختياري، مصرف الثقة الدولي الإسلامي، مصرف أهلي العراقي، بنك برايەتى، بنك كوردستان فرع اربيل، بنك جيهان فرع اربيل، بنك

عنكاوا، بنك سەروەران، بنك صناعي اربيل، مصرف التنمية الدولي اربيل، مصرف العربي الاسلامية، بنك اشور، مصرف بغداد فرع اربيل، مصرف اربيل للاستثمار والتمويل).

1.9. منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي لعرض مفردات الجانب النظري والاسلوبين الوصفي التحليلي والتطبيقي التحليلي مع استخدام (التحليل العاملي) التي تستخدم لتحليل النتائج المتحصل عليها من تطبيق الاختبارات النفسية والتربوية فضلا عن الكتب والمؤلفات والدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع والتقارير والنشرات والاستفادة من البيانات والمؤشرات المصرفية الخاصة بالمصارف والقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي

1.10. معوقات البحث

- قلة في المصادر والأدبيات المتاحة التي تناولت تقييم المخاطر التشغيلية في المصارف في إقليم كوردستان - العراق.
- قيود في الوقت والموارد المتاحة لإجراء البحث، اي الحصول على الموارد المالية والبشرية اللازمة لإجراء البحث وجمع البيانات وتحليلها.
- صعوبة الوصول إلى الخبراءوصعوبة إقناعهم بالمشاركة في البحث أو الحصول على وقتهم وخبراتهم.
- صعوبة في جمع البيانات المطلوبة والحصول على معلومات موثوقة من المصارف في إقليم كوردستان – العراق.

1.11. هيكلية البحث:

المبحث الاول: الإطار المنهجي للبحث وفيه يتم عرض مشكلة البحث، وفروضه كذلك أهدافه، أهميته، وحدوده...الخ.

المبحث الثاني: ويشمل الإطار النظري لمفهومي الخطر والمخاطرة المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها، وكذلك مفهوم المخاطر التشغيلية وانواعها وأسبابها في المصارف، ثم تناول العوامل المحفزة لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث ويتضمن اختبار فروض البحث، وتحديد النتائج، والدلالات والتوصيات والمراجع.

1.12. الدراسات السابقة

- دراسة: فخاري فاروق، سعيدي يحيى (2017) بعنوان تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية، هدفت الدراسة إلى التحليل النظري لمبادئ وأساليب تسيير المخاطر التشغيلية في المصارف، وذلك طبقا لما جاء في مقررات لجنة بازل الدولية، حيث تم التطرق إلى التعديلات الأساسية التي قامت بها اللجنة على متطلبات كفاية رأس المال في الاتفاقية الثانية، وإلى المقاربات التي اقترحتها اللجنة في قياس المخاطر التشغيلية، إضافة إلى الإشارة على أهم التعديلات التي تخص تسيير المخاطر التشغيلية في اتفاقية بازل الثالثة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها باحثون ان المخاطر التشغيلية واحدة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار المصرف واحداث أزمات مصرفية.
- دراسة: رنده هحوذ سعيد(2016) بعنوان دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وهدفت إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، ومن أهم النتائج التي توصلت

إليها باحثة أن كفاءة المدقق الداخلي تلعب دوراً مهماً في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية كما أن الصلاحيات الممنوحة له تزيد من هذا الدور.

- دراسة: محريق عدنان عكاش (2015) بعنوان أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل II ، هدفت الدراسة الى التعرف على المخاطر التشغيلية وأنواعها وكذلك المبادئ التي تشكل الإطار العام للإدارة الفعالة ومراقبة المخاطر التشغيلية بعد التقديم الموجز حول مصادر المخاطر التشغيلية، لكي تستخدمها المصارف والسلطات الرقابية عند تقييمها لممارسات وسياسات إدارة المخاطر التشغيلية، وتوصلت الدراسة إلى أن يجب على المصارف أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة، والعمليات والأنظمة. كما يجب التأكد من أنه تم الأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح أية منتجات وأنشطة وعمليات أو انظمة جديدة.

- **االفروقات بين البحوث السابقة والبحث الحالي:**

- إغلبية البحوث السابقة الخاصة بمخاطر التشغيل في المصارف ركزت على تطبيق مقررات لجنة بازل الدولية، في حين أن هذا البحث يركز على الحديث عن المخاطر التشغيل بشكل عام وأهم أدواتها والتعرف على أهم أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف في إقليم كوردستان - العراق.
- ركز بعض الحوث على التعرف على دور تطبيق مقررات لجنة بازل في حد مخاطر التشغيل، ومحاولة الإلمام بمختلف جوانب المخاطر التي يواجه المصارف، في حين يركز الحث الحالي على تحليل و تقييم المخاطر التشغيلية ودورها تخفيف الأضرار في المصارف .
- في هذا البحث سيتم التركيز بشكل رئيس على تقييم مخاطر التشغيل لعينة من المصارف في إقليم كوردستان- العراق من خلال استمارة الاستبيان من أجل معرفة تأثيرها في تخفيف الأضرار.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

2.1. المخاطرة ومفهومها

2.1.1.مفهوم المخاطرة

إن مفهوم المخاطرة تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة (Hassan & Aziz, 2019 , 819)، لذا اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت ومن أبرزها: أن الخطر هو "عدم التأكد من وقوع الخسارة" حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذه لقراراته وهي حالة عدم التأكد (كمال 2007 ، 22)، ولكن هذا التعريف غير شامل لمفهوم الخطر لأنه يدل على احتمالية وجود الخطر إضافة على عدم تحديد المقصود بالخسارة أما هي مادية أو معنوية.

يعرف بعض الباحثين ومنهك (Fooladi 2006, 227) بأنها احتمال التعرض لخسارة أو إصابة، ويمكن تعريف المخاطرة على أنها "الأثار غير المؤاتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو رأس ماله" إذ تعد مخاطر التخلف أو التلكؤ عن سداد القرض هي واحدة من مخاطر الإئتمان في قرارات الائتمان ،وتنشأ مخاطر الإئتمان عندما لايستطيع المصرف تقييم قدرة طالب القرض على الوفاء بإلتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائد.

ويعرفه آخر بأنه "احتمالية تعرض المصارف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع والمدراء للتعبير عن (Auditors) على استثمار معين"، ويشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين وقلقهم إزاء الآثار المصرفية الناتجة

عن أحداث مستقبلية محتمل الوقوع لها قدرة على التأثير نتائج قرارات وبالتالي على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياتها وربما إفلاسه (الكراسنة 2010، 88).

يلاحظ أن التعاريف السابقة تعريف للمخاطر التي قد تتعرض لها أي منشأة بشكل عام، لكن من المهم لهذا البحث التعرف على المخاطرة في المصارف.

2.1.2.تعريف المخاطر المصرفية:

للتعرف على المخاطر المصرفية أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي ويجب التعرف على المخاطر على الرغم من اختلاف المخاطر التي يتعرض لها مصرف عن مصرف آخر ، لذلك سيتم عرض بعض التعريفات للمخاطر الخاصة بجهات الاختصاص في المصارف.

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعريف المخاطر "بأنها عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة مابين مستوى العائد ودرجة المخاطرة (علاوى 2012، 45)

كما يمكن تعريف المخاطرة المصرفية: "بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" (فرج 2014، 60) .

فيما سبق يمكن القول بأن مخاطر التشغيل في المصارف تشير إلى الاحتمالات المتعلقة بانحراف العائد المصرفي نتيجة تعرض البنك لخسائر مالية بسبب وقوع أخطاء البشري، أو استخدام أساليب احتيالية مهنية، أو فشل في الأنظمة التشغيلية الداخلية. التي تؤثر على استمرارية العمليات التشغيلية للمصرف وقدرته على تحقيق أهدافه بشكل فعال.

2.1.3.أنواع المخاطر المصرفية:

نظراً لتعقيدات العمل المصرفي والتطور المستمر للعمليات المصرفية فإن هناك أنواع مختلفة ومتعددة من المخاطر التي تواجهها المصارف والتي قد تختلف من مصرف لآخر وتختلف أهمية إحداها عن الأخرى، وقد قام (الشمري 2013 ، 55)ب عرض تصنيفات أنواع المخاطر وفق ما يلي:

- المخاطر البيئية: تشمل كلا من (المخاطرة التشريعية، المخاطرة الاقتصادية، مخاطرة المنافسة، مخاطرة التنظيم.
- مخاطر الإدارة: تشمل كلا من (مخاطرة السمعة، المخاطرة التنظيمية، مخاطرة القابلية أو القدرة، مخاطرة التعويض.
- المخاطر المالية: تشمل كلا من المخاطرة الائتمانية، مخاطرة السيولة، مخاطرة الفائدة، مخاطرة الرافعة، المخاطرة الدولية.
- مخاطر التسليم والتوزيع: تشمل كلا من (المخاطرة التشغيلية، المخاطرة التكنولوجية، مخاطرة المنتج الجديد، المخاطرة الإستراتيجية.

هناك تصنيفات أخرى لمخاطرة المصرفية حسب تقارير البنك المركزي العراقية (الرقابي 2019، 2-3): (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة, مخاطر التسوية، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، مخاطر الوساطة، مخاطر سعر الفائدة/ العائد للأدوات المالية في محفظة المصرف بخلاف محفظة المتاجرة مخاطر الالتزام، مخاطر التركز.

قام (Kanchu 2013، 147) بتصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، حيث شملت المخاطر المالية كلا من (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)، في حين أن المخاطر غير المالية شملت كلا من (المخاطر التشغيلية، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التمويل، المخاطر السياسية، المخاطر القانونية).

2.1.4.العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

توجد العديد من هذه العوامل المصرفية ومن بين هذه العوامل مايلي (الخطيب 2005، 22)

- التغيرات التنظيمية: قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية الأمر الذي كان له آثار إيجابية على المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر وكيفية قياسها والإشراف عليها.

- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

- المنافسة: تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأسعاؤ تنافسية وهذا ما أثر سلبا مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب الزبائن حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر ومثال ذلك مخاطر الائتمان.

- التطورات التكنولوجية: تعتبر من العوامل ذات تأثير ايجابي على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضا آثارا سلبية تمثلت في مخاطر التجارة الإلكترونية.

2.2. المخاطرة التشغيلية:

على كل مصرف أن يقوم بوضع إطار متكامل لإدارتها بشكل فعال كباقي المخاطر المصرفية ، ومتابعة تنفيذ هذا الإطار وإدخال التعديلات عليه وتطويره لضمان تمكن المصرف من مواجهة والحد من المخاطر التشغيلية المحتملة (شعبان 2016، 45).

2.2.1.مفهوم المخاطر التشغيل

ان التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى تزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محورًا أساسيا من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية (شعبان 2016، 42) .

وقد عرفت لجنة بازل III للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية "تلك المخاطر التي تسبب خسائر نتيجة لفشل أو عدم ملائمة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، الموظفين، أنظمة المعلومات، أو الأحداث الخارجية". وتتضمن المخاطر القانونية ولا تتضمن المخاطر الاستراتيجية أو مخاطر السمعة (Basel.III 2017, 8). كما عرفها (Oye 2020, 35) بأنها "اية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتما"ن.

كما عرف البنك المركزي العراقي مخاطر التشغيل بأنها "الخسائر المحتملة الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الأنظمة والإجراءات الداخلية والعنصر البشرى لدى المصرف، أو نتيجة لأحداث خارجية"، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لايشمل كل من المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة (الرقابي، 2019، صفحة 2).

مما سبق يمكن تعريف مخاطر التشغيل بأنه "كل المخاطر التي تؤدي لخسارة مالية ومعنوية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية الأعمال الداخلية أو الموظفين أو أنظمة أو فشلهما أو من عوامل أخرى خارجية.

2.2.2.أنواع المخاطر التشغيلية

ترى لجنة بازل أن "المخاطر التشغيلية" تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فإن على المصارف ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية. اذ يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها على سبيل المثال مايلي (العربى 2004، 09) (Abdullah (2011, 134) ، (إبراهيم 2021، 222):

- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسئوليها أو العاملين فيها.

- الاحتيال الخارجي: أي أفعال يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون،
ممارسات العمل والأمان في مكان العمل : الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية.

- ممارسات التوظيف وأمن وسلامة مكان العمل: فعل يتعارض مع قوانين العمل أو الصحة أو السلامة أو اتفاقات دفع مطالبات دعاوى الإصابات الشخصية أو من أحداث التمييز أو الاختلاف.

- ممارسات الأعمال التجارية، الزبائن، المنتجات: فشل غير مقصود أو إهمال الوفاء بالتزامات المهنية لزبون معين (بما في ذلك شرط الائتمان ومدى ملائمته) أو من الطبيعة أو تصميم المنتج.

- الأضرار التي لحقت بالأصول المادية: الخسارة أو الضرر على الأصول المادية من كوارث طبيعة أو أحداث أخرى.

- تعطيل الأعمال وفشل النظام: ناتج عن أي عطل في العمل أو فشل نظام معين.

- التنفيذ، والتسليم، وادارة العمليات: فشل معالجة المعاملات أو إدارة عملية من العلاقات مع الأطراف التجارية والبائعين.

- القصور في إدارة وتنفيذ العمليات: الخسائر الناجمة عن المعالجات الخاطئة وحسابات الزبائن وعمليات المصرف اليومي، وضعف أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات، التي تتم مع الأطراف الخارجية، ومثال ذلك: "أخطاء إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول الزبائن".

- الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال: الإخفاق الغير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه زبائن معينين (بما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة) أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.

- الأضرار او الخسائر التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أحداث أخرى.

- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر: أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة.

2.2.3.أسباب المخاطر التشغيلية في المصارف

أدى التطور السريع إلى تزايد عنصر المخاطرة في مختلف المجالات لاسيما في القطاع المصرفي، وفيما يلي الأسباب التي أدت إلى ظهور المخاطر التشغيلية وانتشارها على مستوى المصارف وفقاً لتقارير كل من (المصري، ٢٠١٧، ٣) و (العربي، 2015 ، ١٢):

- الاستخدام المتزايد للتطور التكنولوجي يمكن أن يساعد على تحويل المخاطر الناجمة عن أخطاء التشغيل لمخاطر فشل النظام ككل، حيث أصبح هناك اعتماد متزايد على الأنظمة المتكاملة عالمياً.

- تزايد المعاملات المصرفية الالكترونية والتطبيقات المتعلقة بها مما قد يعرض المصارف للعديد من المخاطر الجديدة (الاحتيال الداخلي والخارجي والأمور المتعلقة بأمن الأنظمة).

- المخاطر الناتجة من عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى واحتمالية اعادة النظر فيه وهو مايشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة على الاستمرار.

- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية (Outsourcing) والمشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يفرض على المصارف ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up Systems) .

- تعتمد بعض المصارف على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو الإسناد الخارجي أو التوريق (تحويل الموجودات الى سندات Securitization) لذا قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

2.2.4.عوامل محفزة لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف

- التغيرات في الأدوار التي تمارسها المصارف (كدور الوسيط – والوكيل – والكفيل – والمدفوعات) وفي طبيعة العمليات والأنشطة والخدمات التي تقدمها زادت من الاهتمام بدراسة إدارة المخاطر وهذه القوى أو الاتجاهات (Fraser & Gup, 2001, 32) (Koch & Scott 2006, 118):

- زيادة المنافسة: زيادة حدة المنافسة في مجال جذب واستقطاب الودائع وكذلك في مجال منح القروض والائتمان وبالنسبة لمنافسة المؤسسات غير المصرفية والمنافسة لخدمات المدفوعة والمنافسة لخدمات المصارف الأخرى.

- الصيرفة الاستثمارية: أن من النشاطات المهمة والحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمارية المختلفة كوساطة ومتاجرة كأدوات داخل الميزانية أو خارجها.

- إزالة القيود وإعادة التنظيم: وتعد من القوى المهمة والأساسية التي تميزت في رفع الكثير من الحواجز والقيود التي تقيد النشاطات المصرفية مما أدى إلى دخول المصارف إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة.

- الإبداع المالي: من القوى المهمة والحيوية في الصناعة المصرفية الحديثة التي تتميز بزيادة جوانب الإبداع والابتكار في الأدوات المالية والمصرفية ومن أبرزها مايعرف بـالمشتقات (Derivatives) وهي أدوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطر عالية وقد زادت المصارف من التعامل بها (الخيارات Option، والعقود الاجلة Futures، المقايضات Swaps) وهي ماتسمى بـالبنود خارج الميزانية (off Balance sheet) والتي أصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من المصارف.

- التسنيد (التوريق): من المتغيرات والقوى الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في المصارف إذ من خلالها يمكن للمصارف أن تجعل الموجودات عديمة أو قليلة السيولة موجودات ذات درجة سيولة تامة من خلال تحويل موجودات معينة (قروض ذات درجة جدارة ائتمانية عالية أي مضمونة السداد) إلى سندات يكتب بها الجمهور وتستفيد المصارف من مبالغها لممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة.

- العولمة: إحدى القوى المهمة التي زادت من التقارب العالمي وزادت العديد من القيود ومنحت مجالات العمل المصرفي والمالي وتوسعا، مما أدى إلى دخول المصارف إلى أسواق جديدة والى تنامي نشاطها وأنشطتها المختلفة بشكل واسع، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة حدة درجة المخاطر التي تواجه أنشطتها وعملياتها.

- التقدم التكنلوجي: إحدى القوى البيئية المهمة والأساسية التي غيرت من آلية التعامل المصرفي فبعد أن كان النشاط المصرفي معظمها يتم وجهاً لوجه مع الزبون Face - to – Face أصبح من خلال التقدم التكنولوجي او مايسمى بالمصرف الأفتراضي (Virtual Bank) أي المصرف الذي ليس له موقع محدد وثابت وأنما يكون موقعه على شبكة الأنترنت أو من خلال ما يسمى بالصيرفة الالكترونية E-Banking والتي زادت عملياتها بشكل كبير في التسعينات من القرن الماضي وبدايات القرن الواحد والعشرين، مما زاد من مخاطر العمل المصرفي.

نظراً لما تم ذكره سابقاً، يمكن القول إن جميع المعاملات المالية تحمل مخاطر محتملة، وبالتالي فإن السعي إلى إدارة هذه المخاطر والتحوط ضدها أصبح ضرورة ملحة. يُلاحظ أن هناك تنوعاً كبيراً في أنواع المخاطر المالية المتعددة التي تتزايد بشكل ملحوظ. وبالتالي، أصبحت إدارة هذه المخاطر، وعلى وجه الخصوص مخاطر التشغيل، من أهم أولويات المؤسسات المالية. يُمكن أن تتسبب مخاطر التشغيل في اضطرابات مالية كبيرة للبنوك، ولذلك، فإنه يجب على البنوك اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على المدير المالي والمدقق الداخلي تنفيذ التدقيق والتقييم الشامل وفقًا لتوجيهات سلطة النقد العراقية.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق لتقييم مخاطر التشغيل ودورها في الحد من الضرر في المصارف التجارية وسيتم دراسة نتائج الاستبيان ومدى صحة الفرضيات، ولاجل معرفة وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على مخاطر التشغيل في تلك المصارف يتم استخدام التحليل العاملي الذي يعد احدى الطرق الاحصائية المهمة، وهو فرع من فروع تحليل متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) ويهدف الى بحث الظواهر المعقدة من أجل بيان متغيرات الظاهرة المدروسة وتكون هذه العوامل مستقلة (عزيز 2010، 144).

3.1. التحليل العاملي

التحليل العاملي"Factor Analysis" هو أسلوب إحصائي يؤدي إلى اختزال عدد المتغيرات (Data Reduction) المتعلقة بظاهرة معينة، كما يعد واحدا من أساليب تحليل متعدد المتغيرات التي تستخدم في تحليل مصفوفة الارتباط، أو مصفوفة التباين المشترك للحصول على نتائج أكثر دقة، حيث تتم عملية اختزال البيانات (المتغيرات) الكثيرة إلى عدد أقل، وذلك من خلال العلاقات بين العوامل المشتركة (Common Factor) الكامنة وراء هذه العلاقات التي هي عبارة عن متغيرات، ولكن يكون عددها أقل من المتغيرات الأصلية (نصوح & ملاك, 2020 ، 322).

يعرف التحليل العاملي: بأنه "أسلوب يهدف إلى دراسة العلاقات بين عدد من المتغيرات المشاهدة بدلالة مجموعة من العناصر الفرضية غير المشاهدة تسمى عوامل مشتركة"، وهي التي يهتم بها البحث، فالفكرة الأساسية للتحليل العاملي هي فرضية العوامل التي تؤثر في الظاهرة، حيث أن العامل مكون من مجموعة متغيرات المشاهدة (العباسي 2013، 21).

3.1.1.أنواع التحليل العاملي:

- التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis (EFA) : هو استقرائي في جوهره؛ ويهدف إلى اكتشاف المجموعة المثلى التي يمكن أن تتضمن المتغيرات الكامنة ودون اعتبار سابق لصياغة الفروض (Anderson 1974, 83).

- التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis (CFA : هو إجراء لاختبار الفروض في العلاقة بين متغيرات معينة لعوامل فرضية مشتركة يتحدد عددها وتفسيرها مقدماً؛ أي عند صياغة الإطار النظري للبحث وتحليل مشكلته قبل جمع البيانات (Berenson 1992, 113).

3.1.2.أهداف التحليل العاملي

إن من أهم الأهداف التي ترمي إليها المحاولات العلمية هي تنظيم الحقائق والمفاهيم تنظيما يوضح ما بينهما من علاقات، أو تقسيمها على أساس ما فيها من أوجه التشابه والاختلاف (شفيق 2017، 419)، على هذا المبدأ يهدف التحليل العاملي الى تحديد وقياس العوامل الكامنة وراء الظواهر والمشاهدات وتفسير الظاهرة بعدد اقل من العوامل.

3.2. تحليل النتائج الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تم تصميم استمارة الاستبانة لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على مخاطر التشغيل في المصارف على مستوى إقليم كوردستان – العراق وتم اختيار (26) مصرفاً كنموذج للبحث.

3.2.1.المعلومات العامة

تم تخصيص الجزء الأول من الدراسة البيانات الديموغرافية الخاصة بالفئة المبحوثة والتي تتمثل في موظفي مصارف العينة المختارة بغية التعرف على خصائص العينة من حيث الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة (عدد سنوات العمل بالمصرف).

3.2.1.1. الجنس

جدول 1 عينة البحث حسب جنس

الجنس	التكرار	النسبة %
الذكور	37	48.1
الاناث	40	51.9
المجموع	**77**	**100**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

يلاحظ من الجدول (1) الخاص بجنس عينة البحث البالغ عددها (77) أن (37) منها من الذكور بنسبة (48.1%) و (40) منها من الاناث وبنسبة (51.9%) من مجموع العينة، مايبين افضلية نسبية طفيفة للاناث، وما تم ملاحظته أن الفئة النسوية شغلت مناصب مراكز جوهرية في المصارف المبحوثة، كما أن الفئة المستجوبة من الإناث كانت أكثر تفاعلا في الإجابة على الاستبيان.

3.2.1.2. المؤهل العلمي:

جدول 2 توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
اعدادية	6	7.8
دبلوم	27	35.1
بكالوريوس	40	51.9
ماجستير	3	3.9
دكتوراه	1	1.3
المجموع	**77**	**100**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

من الجدول (2) بلغ عدد حملة الاعدادية 6 موظفين، وبنسبة 7.8%، وحملة دبلوم بلغوا 27 موظفاً وبنسبة 35.1%، اما فيما يخص حملة البكالوريوس فبلغ عددهم 41 موظفا بنسبة 53.2%، اما حملة الماجستير بلغوا 3 وبنسبة 3.9% واخيرا حملة دكتوراه 1 وبنسبة 1.3%.

يلاحظ ان المصارف المبحوثة ركزت على توظيف الايدى العاملة ذوي الكفاءات والاختصاصات من المستوى المتوسط والجيد في مجال المصارف نظرا للتغيرات التي احدثتها ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من تغيرات في سوق العمل ومن ثم محاولة التركيز على ذوي الكفاءات والاختصاصات الدقيقة في هذا المجال لمحاولة الانسجام مع متطلبات السوق المصرفي المعاصر الذي يهتم بعنصر رأس المال الفكري ورسم السياسات والمحافظة على الميزة التنافسية من خلال تقديم خدمات فريدة ومتنوعة وزيادة حجم السوق.

3.2.1.3. المنصب الوظيفي

جدول 3 توزيع أفراد عينة البحث حسب المنصب الوظيفي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
مدير	18	23.3
نائب مدير	9	11.7
مدير اقسام	20	26.0
موظف	30	39.0
المجموع	**77**	**100**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

فيما يخص توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي فإن المدراء قد بلغ عددهم 18 وبنسبة 23.4%، وفيما يخص نواب المدراء قد بلغ عددهم 9 وبنسبة 11.7%، اما رؤساء الاقسام فقد بلغ عددهم 20 وبنسبة 26.0%، ومايخص الموظفين فقد بلغ عددهم 30 وبنسبة 39.0%.

3.2.1.4. خبرة العمل المصرفي:

جدول 4 توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد سنوات العمل بالمصرف

عدد سنوات العمل بالمصرف	التكرار	النسبة%
من سنة الى 5 سنة	11	14.2
من 6 الى 10 سنوات	30	39.0
من 11 الى 15 سنة	21	27.3
من 15 سنة فأكثر	15	19.5
المجموع	**77**	**100**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

من الجدول (4) الخاص بتوزيع العينة حسب عدد سنوات خبرة العمل في المصرف، يتضح أن أفراد الفئة الاولى بلغ (11) بنسبة 14.3%، في حين أن عدد أفراد الفئة الثانية بلغ (30) موظف بنسبة 39%، وتعتبر هذه النسبة طبيعية لأن أغلب العاملين

في المصارف اقليم كوردستان محل البحث هم في مرحلة شباب وذات خبرة متوسطة، أما عدد أفراد الفئة الرابعة فقد بلغ (21) بنسبة 27.3%، فيما بلغ عدد أفراد الفئة الاخيرة بنسبة 19.5%.

3.3. تطبيق التحليل العاملي: طريقة المركبات Principle Components(P.C)

3.3.1.عينة البحث والمتغيرات المعتمدة

بعد توزيع (90) استمارة بصورة عشوائية في مصارف عينة البحث والبلغ عدده (26) تم استرجاع (77) استمارة وزعت على (المدراء، نواب المدراء، مدراء الاقسام، الموظفين)، لدراسة وتحديد العوامل المؤثرة في مخاطر التشغيل، وتم الحصول على نتائج التحليلات باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية Statistic package for Social Sciences(SPSS) وذلك من خلال الاستمارة الى تضمنت عددا من الاسئلة حول تقييم مخاطر التشغيل في تلك المصارف، وتم تحديد عدد من الاسئلة التي ادخلت كمتغيرات في تحليل المركبات الرئسية وهي كالاتي:

- هل لدى مصرفكم دائرة لإدارة المخاطر؟ نعم أو لا (Y1)
- في حال الإجابة بالإيجاب، يرجى توضيح موقعها في الهيكل التنظيمي للمصرف: تتبع مباشر لمجلس الإدارة، تتبع لإدارة التنفيذية، تتبع للتدقيق الداخلي، أخرى وضح.....(Y2)
- في حال الإجابة بالنفي السؤال الثاني، كيف يتم إدارة المخاطر في مصرفكم.....؟(Y3)
- هل يوجد كادر مختص بإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف؟ نعم أو لا (Y4)
- هل يتوفر خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية؟ نعم أو لا (Y5)
- هل تشمل الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ نعم أو لا (Y6)
- ما هي أنواع المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ يمكن اختيار اكثر من واحد: الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، انهيار أنظمة الكمبيوتر و الاتصالات، مخاطر في أخطاء إدخال البيانات، عمليات الاحتيال من قبل موظفين، المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية، المخاطر من أطراف الخارجية (Y7).
- هل تشمل الخطة تحديد مصادر مخاطر التشغيل وسياسات المصرف في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها؟ نعم أو لا (Y8)
- ما هي أهم مصادر مخاطر التشغيل في المصرف؟ العمليات الداخلية، الأنظمة والتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية، جميع ماذكر (Y9)
- يتم مراقبة وضبط مخاطر التشغيل من خلال: دائرة التدقيق التدقيق الداخلي، الإدارة التنفيذية، الموظفين أنفسهم (Y10)
- يتم رفع تقارير مخاطر التشغيل إلى: الإدارة التنفيذية الإدارات والأقسام المعنية بموضوع التقرير، دائرة التدقيق الداخلي، لمجلس الإدارة (Y11)
- هيكل إدارة مخاطر التشغيل يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين ومدربين بشكل ملائم؟ نعم أو لا (Y12)
- التدقيق الداخلي مسؤول بشكل مباشر عن إدارة مخاطر التشغيل؟ نعم أو لا (Y13)
- يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره لـ : الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق بالمتابعة عن المجلس الادراة، أخرى وضح... (Y14)
- يتوفر في المصرف إجراءات عملية تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل؟ نعم أو لا (Y15)
- من هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل؟ الإدارة العليا (التنفيذية)، مجلس الإدارة، دائرة إدارة المخاطر، إدارة المخاطر التشغيلية، غير ذلك وضح... (Y16)

- أي من الأدوات أدناه تستخدم في المصرف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل؟ تقييم المخاطر أو تقييم الذاتي، مسح المخاطر، مؤشرات المخاطر، قياس المخاطر (Y17)
- أ- يتوفر إجراءات عمل لتنفيذ كافة الأنشطة المصرفية بالمصرف؟ نعم أو لا (Y18)
  ب- يتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية غير التي تنفذها؟ نعم أو لا (Y18)
  ج- يتم مراقبة الأنشطة من قبل التدقيق الداخلي بشكل؟ يومى.... أسبوعي.... شهري... غير ذلك.... (Y 18)
- يتم رفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والامتثال من قبل: الإدارة والأقسام المختلفة، التدقيق الداخلي، إدارة مخاطر التشغيل (Y19).
- يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري؟ نعم أو لا Y20
- تغطي بوليصة التأمين الشامل الخسائر الناجمة عن:(وضع إشارة X مقابل المشمول في البوليصة) الأخطاء في الإدخال البيانات، عمليات الاحتيال من قبل موظفين، انهيار أنظمة الكمبيوتر والاتصالات، الكوارث الطبيعية، الاحتيال عبر بطاقات ائتمان، الإرهاب والابتزاز (Y21).
- هل يوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن الأحداث التالية: (يرجى وضع إشارة "X") وتوضيح الإجراء المتخذ للتحوط في الفراغ المقابل: التحول البيانات لغير المصرح لهم، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء، عمليات التداول دون تخويل، الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، الأعطال في أنظمة الاتصالات، خطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الاحتيال عبر شبكات الانترنيت (Y22).
- هل تعرض المصرف لأية خسائر بسبب الأحداث الواردة في السؤالين (Y + Y22 21)؟ وضع إشارة X) الأخطاء في الإدخال البيانات، عمليات الاحتيال من قبل موظفين، انهيار أنظمة الكمبيوتر والاتصالات، الكوارث الطبيعية، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإرهاب والابتزاز، التحول البيانات لغير المصرح لهم، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء، عمليات التداول دون تخويل، الغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين،الأعطال في أنظمة الاتصالات، خطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الاحتيال عبر شبكات الانترنيت (Y23)
- هل يتم إعداد خطط طوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب بتوقف نشاط/ أنشطة أو خدمات معينة، أو العمل ككل؟ نعم أو لا (Y24)
- على أي من الجوانب أدناه تشتمل خطط الطوارئ المعدة من قبل المصرف: احتمال تعرض انظمة المعلومات للانهيار، توقف العمل في نشاط/ أو أنشطة معينة، الاحداث الخارجية والكوارث الطبيعية، صعوبة الوصول إلى فرع أو فروع المصرف في منطقة أو مناطق معينة (Y25).
- يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة أنشطة الفروع في: في مكان آمن مخصص قبل المصرف قريب جغرافيا، في مكان آمن بعيد جغرافيا، في المركز الرئيسي للمعرف، غير ذلك وضع.... (Y26).

3.3.2.نتائج تطبيق طريقة المركبات Principle Components(P.C) لعينة البحث

من الجدول (5) يتبين النتائج التي تم الحصول عليها بطريقة (P.C) عن (77) موظف يمثل حجم العينة.

جدول 5 نتائج تطبيق التحليل العاملى باستخدام طريقة المركبات الرئيسية

العامل	القيم المميزة	نسبة تباين العامل %	النسبة التراكمية للتباين%
1	4.689	17.366	17.366
2	2.493	9.234	26.600

3	2.114	7.829	34.429
4	2.079	7.701	42.130
5	1.603	5.936	48.067
6	1.498	5.549	53.615
7	1.319	4.885	58.500
8	1.285	4.760	63.260
9	1.129	4.183	67.443
10	0.984	3.643	71.086
11	0.901	3.339	74.425
12	0.867	3.210	77.635
13	0.777	2.878	80.513
14	0.670	2.483	82.996
15	0.634	2.350	85.346
16	0.602	2.228	87.574
17	0.512	1.895	89.469
18	0.495	1.835	91.304
19	0.413	1.529	92.833
20	0.367	1.359	94.192
21	0.337	1.248	95.440
22	0.293	1.085	96.525
23	0.265	0.980	97.505
24	0.216	0.801	98.306
25	0.207	0.767	99.074
26	0.143	0.531	99.605
27	0.107	0.395	100.000

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

من الجدول (5) يلاحظ ان أول 9 من هذه العوامل تشكل 67.443% من التباين الكلي للمتغيرات وتعتبر عوامل رئيسة (معنوية) التي تزيد قيمتها عن الواحد الصحيح، وتؤثر هذه العوامل على مخاطر التشغيل في المصارف.

ان العوامل المستخلصة تفسر نسبا متباينة من التباين وهي مهمة في تأثير المتغيرات المؤثرة في مخاطر التشغيل في المصارف المختارة، وهذه العوامل التسعة يفسر كل منها على التوالي (17.366%، 9.234%، 7.829%، 7.701%، 5.936%، 5.549%، 4.885%، 4.885%، 4.183%) من التباين الكلي. ولتفسير العوامل المؤثرة تم الاعتماد على التحميلات المعنوية (المتغيرات المعنوية) لهذه العوامل والمبنية في الاجزاء في الجدول (6) وكالاتي:

جدول 6 قيم مصفوفة العوامل المدورة الخاصة بمتغيرات البحث

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
Y1	0.585	0.291	0.295	-0.241	0.024	-0.140	-0.046	-0.334	-0.165
Y2	-0.187	-0.130	0.152	-0.471	0.321	0.048	0.273	-0.089	0.444
Y4	0.768	-0.158	0.165	0.244	0.200	-0.018	-0.168	0.011	-0.080
Y5	0.799	-0.007	0.114	0.194	0.006	-0.069	-0.251	-0.082	0.043
Y6	0.802	-0.076	-0.115	0.212	0.196	0.054	0.184	-0.039	-0.009
Y7	0.271	0.522	0.329	0.142	-0.129	-0.244	0.146	0.111	0.024
Y8	0.788	-0.082	-0.159	0.248	-0.188	0.144	0.094	0.054	0.202
Y9	-0.121	-0.024	-0.078	0.527	0.359	-0.103	-0.387	-0.100	0.120
Y10	0.452	0.423	0.165	-0.325	0.061	0.079	-0.290	0.196	0.256
Y11	0.037	0.543	-0.257	0.300	0.112	-0.271	-0.039	0.143	-0.233
Y12	0.397	-0.482	0.138	0.005	0.288	-0.229	0.124	0.095	0.180
Y13	0.105	0.294	-0.427	0.374	-0.413	0.073	0.115	-0.192	-0.015
Y14	0.223	0.616	0.042	-0.216	0.290	-0.083	0.139	-0.122	0.013
Y15	0.529	-0.052	0.136	0.141	0.032	-0.117	0.529	0.120	0.093
Y16	-0.166	0.257	-0.344	0.133	0.030	0.261	0.405	-0.366	0.166
Y17	-0.376	0.027	0.252	0.146	0.218	0.111	0.139	0.360	0.186
Y18_1	0.256	-0.158	0.047	0.014	-0.742	-0.210	0.080	0.066	0.171
Y18_2	0.305	0.184	-0.082	-0.508	-0.281	0.387	-0.127	-0.230	0.222
Y18_3	0.219	-0.010	-0.723	0.058	0.196	-0.074	-0.011	0.070	0.262
Y19	-0.316	0.187	0.004	0.432	-0.110	-0.051	-0.232	0.027	0.590
Y20	0.193	-0.106	0.101	0.178	0.099	0.760	-0.183	-0.122	-0.201
Y21	-0.529	-0.016	0.133	0.446	0.115	0.122	0.223	-0.256	-0.009
Y22	0.157	-0.029	0.521	0.277	0.096	0.063	0.057	-0.487	0.157
Y23	0.188	0.455	-0.254	-0.062	0.216	0.359	-0.083	0.345	0.084
Y24	0.350	-0.441	-0.076	0.081	-0.045	0.351	0.237	0.355	-0.112
Y25	-0.057	0.560	0.237	0.122	0.029	0.156	0.323	0.208	-0.151
Y26	-0.223	0.137	0.596	0.278	-0.272	0.254	-0.100	0.259	0.121

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان ومخرجات SPSS.V.22.

العامل الاول: تشكل هذا العامل اهمية متميزة في التأثير على مخاطر التشغيل في المصارف، اذ انه يفسر (17.366%) من التباين الكلي، لذلك يعد العامل الأساس في تفسير مصفوفة الارتباط، وهذا المتغير عبارة عن السؤال (هل تشمل الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ و هل يتوفر خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية؟) ويلاحظ ان لهذا العامل تشبعا معنويا مقداره (0.802)، ثم يليه العامل الذي بلغت مقدار تشبعه (0.799)، ثم يليه العامل الذي تشبع معنويا بمقداره (0.788)، تعد وجود تخطيط وتعريف المخاطر التشغيلية وتوفر خطة وسياسة معتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية من الوسائل التي عن طريقها تؤدي الى انخفاض مخاطر التشغيل.

العامل الثاني يأتي في المرتبة الثانية في تفسير العلاقة بين المتغيرات. يُفسر هذا العامل نسبة 9.234٪ من التباين الكلي ويتضمن المتغيرات التالية: التدقيق الداخلي وتقرير للإدارة التنفيذية: يرتبط التدقيق الداخلي بشكل مباشر بتقديم تقارير للإدارة التنفيذية، ويعتبر هذا الارتباط مهمًا بنسبة 40.2٪ وفقًا لآراء المبحوثين. و خطط الطوارئ المعدة من قبل المصرف (تشتمل على احتمالية

تعرض أنظمة المعلومات للانهيار بنسبة 20.78٪ وفقًا لآراء المبحوثين)، و يشبع هذه العامل تشبعًا معنويًا بمقدار 0.616، ويليه العامل الذي يشبع تشبعًا معنويًا بمقدار 0.560. وتتفاوت آراء المبحوثين حول طبيعة واختصاص مجلس الإدارة في المؤسسة التي يعملون فيها، ويعتقد غالبية المبحوثين أن التدقيق الداخلي يرتبط مباشرة بمجلس الإدارة ويقدم تقريره له. كما يعتبر غالبية المبحوثين أن خطط الطوارئ تختلف بين المصارف وتشمل احتمالية تعرض أنظمة المعلومات للانهيار.

العامل الثالث: إن هذه العامل يأتي في المرتبة الثالثة في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويشكل الاهمية النسبية لهذا العامل (7.829%) من إجمالي التباين الكلي، وقد تضمن المتغيرات: يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة أنشطة الفروع (في المركز الرئيسي للمصرف بنسبة 53.25 % حسب اراء المبحوثين)، ويوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن الأحداث (الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بنسبة 22.08% ثم خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول الزبون بنسبة 11.8% حسب اراء المبحوثين)، ويشبع هذه العامل تشبعا معنويا بمقداره (0.596) ثم يليه العامل الذي يتشبع تشبعا معنويا بمقداره (0.521)، تعد ان الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات عن كافة انشطة الفروع في المركز الرئيسي للمصرف وتحوط ضد الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بدرجة الاولى ثم التحوط ضد الإهمال أو إتلاف أصول الزبون من الوسائل التي تستطيع المصارف عن طريقها انخفاض مخاطر التشغيل.

العامل الرابع: تشكل الأهمية النسبية لهذا العامل (7.701%) من التباين الكلي ويضم المتغيرات:

من المتغيرات المهمة هو مصادر مخاطر التشغيل في المصرف، التي تشمل (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، كما تشمل هذه المصادر الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية حسب آراء 42.86% من المبحوثين)، تغطي الوثيقة (بوليصة) التأمين الشامل الخسائر الناجمة عن (الأخطاء في إدخال البيانات حسب آراء 19.48% من المبحوثين) ويشبع هذه العامل تشبعا معنويا مقداره (0.527) ثم يليه العامل الذي يتشبع تشبعا معنويا مقداره (0.446)، لذا يمكن أن المصارف تخفيف هذه المصادر عن تدريب الموظفين واستخدام أنظمة التكنولوجيا الحديثة ودراسة المصادر الخارجية خاصة بمخاطر التشغيل، بالاستناد إلى هذه النتائج، يمكن للمصارف تخفيف مخاطر التشغيل عن طريق تركيزها على تدريب الموظفين، واستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ودراسة المصادر الخارجية المرتبطة بمخاطر التشغيل، بهدف التقليل من المخاطر وضمان استدامة أداء المصرف.

العامل الخامس: إن الأهمية النسبية لهذا العامل بلغت (5.936%) في تفسير العلاقة بين المتغيرات من التباين الكلي، ويحتوي هذا العامل على المتغيرات التالية: من أهم مصادر مخاطر التشغيل في المصرف، (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية حسب آراء 42.86% من المبحوثين) وجود دائرة إدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة حسب آراء 41.56 من المبحوثين، وبلغ هذا العامل تشبعا معنويا بمقدار (0.359)، ومن ثم يليه العامل الذي بلغ تشبعه (0.321)، تعد العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية من العوامل المؤثرة على مخاطر التشغيل في المصارف، واغلبية من المصارف لديهم هذه الدائرة لإدارة مخاطر التشغيل وتتبع لمجلس الإدارة مباشرةً.

العامل السادس: يأتي هذا العامل بالمرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية، إذ تشكل (5.549%) من التباين الكلي، ويضم المتغيرات التالية: يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري، ويتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل الجهات الرقابية غير التي تنفذها، وقد بلغ هذا العامل تشبعه (0.760)، ويليه تشبع بمقدار (0.387)، وتعد مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري ومراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية غير التي تنفذها الموظف من الوسائل التي تستطيع المصارف عن طريقها تخفيض مخاطر التشغيل.

العامل السابع: يساهم هذا العامل بمقدار (4.885%) من حيث الاهمية النسبية من التباين الكلي، ويحتوي هذا العامل على المتغيرات التالية: يتوفر في المصرف إجراءات عملية التي تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل، الإدارة العليا (التنفيذية) هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل وهذا حسب اجابات

افراد العينة والتي بلغت أهميتها النسبية 45.45% وكذلك وبلغ مقدار تشبع هذا العامل (0.529)، ويليه العامل الذي بلغ مقدار تشبعه (0.405).

العامل الثامن يمثل نسبة مهمة من التباين الكلي ويشكل (4.760٪) منه. يتضمن هذا العامل عدة متغيرات مهمة. ويتضمن تقييم المخاطر أو التقييم الذاتي (Self- or Risk Assessment)، وهو أداة تستخدم في المصارف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل. يعتمد هذا التقييم على آراء 44.16٪ من المبحوثين، ويساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها بشكل دقيق. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد خطط الطوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية، وذلك لمواجهة أي حالة طارئة قد تتسبب في توقف نشاط أو خدمات معينة في المصرف، أو حتى توقف العمل ككل. هذا يعزز استعداد المصرف للتعامل مع الطوارئ وضمان استمرارية العمل. ويشبع هذا العامل بتشبيع معنوي مقداره (0.529) تشير إلى أهميته في تفسير العلاقة بين المتغيرات ضمن تحليل مخاطر التشغيل في المصارف. يلي هذا العامل بالترتيب العامل الذي يشبع تشبعًا معنويًا بمقدار (0.355)، ان هذه العامل يسلط الضوء على أهمية في تقييم المخاطر واستعداد المصرف في الحالات طوارئ، ويساعد في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية بشكل فعال، وتوجد أهمية كبيرة لهذا العامل في تحسين إدارة المخاطر وضمان استدامة أداء المصرف في ظل التحديات المحتملة.

العامل التاسع: يأتي هذا العامل بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية، إذ بلغت (4.183%) من التباين الكلي، ويحتوي على المتغيرات التالية: تم رفع تقرير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والامتثال من قبل الإدارات والأقسام المختلفة، والتدقيق الداخلي وإدارة مخاطر التشغيل، إذ تبين من إجابات أفراد العينة ان الاقسام والادارات المختلفة تهتم برفع تقارير للادارة العليا بشكل دوري بنسبة 33.77%، أما التدقيق الداخلي فإن المصارف المبحوثة يعتمد عليه التدقيق الداخلي في رفع التقارير بنسبة 31.16%، في حين أن مساهمة إدارة مخاطر التشغيل في رفع التقارير فقد كانت ضئيلة جداً، حيث وصلت أهميتها النسبية الى 5.19% فقط، وهذا مايبين ضعف المصارف وقلة اهتمامهم بوحدة خاصة لقياس وتقييم ورفع تقارير عن طريق ادارة مخاطر التشغيل في كل مصرف، وجود دائرة إدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة حسب آراء 41.56 من المبحوثين ويتشبع هذا العامل بتشبع معنوي مقداره (0.590)، ويليه العامل الذي بلغ مقدار تشبعه (0.444).

والشكل البياني الاتي يوضح دور العوامل (التسعة) المؤثرة في تقييم مخاطر التشغيل في العينة المبحوثة:

شكل (1) نتائج تطبيق التحليل العاملي باستخدام طريقة المركبات الرئيسية

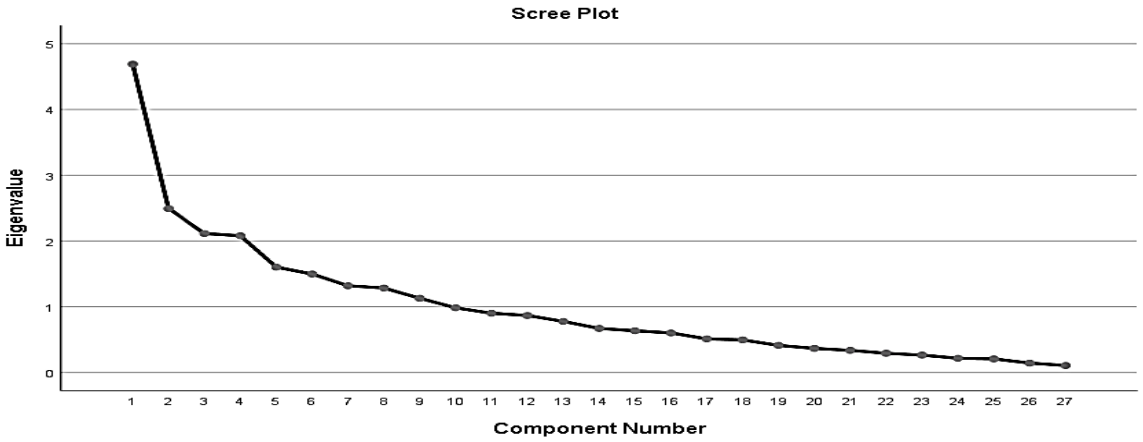

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 6 ومخرجات SPSS.V.22.

3.4. الاستنتاجات والمقترحات

3.4.1.الاستنتاجات

هدف البحث إلى التعرف على دور تقييم مخاطر التشغيل في الحد من الضرر في المصارف التجارية المختارة في اقليم كوردستان – العراق ، وفي ضوء الجانب التطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة طردية معنوية بين تطبيق معايير المخاطرة التشغيلية وتخفيف حدوث الأضرار في المصارف. يعني هذا أن كلما تم تبني معايير مخاطرة تشغيلية أكثر صرامة، كلما انخفضت احتمالية وقوع الأضرار في المصارف، ويمكن من خلال تقييم لمخاطرة التشغيل اكتشاف أهم ضرر في مصارف إقليم كوردستان – العراق.

2- زيادة الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي في تقييم المخاطر التشغيلية يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات. فعندما يمتلك المدقق الداخلي صلاحيات أكبر في تقييم المخاطر التشغيلية، يمكنه تحليل العمليات بشكل أفضل وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة بطريقة أكثر شمولية.

3- تتعرض المصارف في إقليم كوردستان للعديد من المخاطر التشغيلية، حيث يظهر أن العنصر البشري والتدقيق الداخلي والأنظمة وتكنولوجيا المعلومات والحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية يعتبرون المصادر الرئيسية لتلك المخاطر. في الوقت نفسه، يتمتع تقييم المخاطر التشغيلية في المصارف بالعديد من المزايا الهامة. من بين هذه المزايا، يساعد تقييم المخاطر المصرف على فهم مصادر المخاطر بشكل أفضل، وتجهيز المصارف بمجموعة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة لمواجهة تلك المخاطر المختلفة وتقليل الضرر الناتج عنها.

4- يبين نتائج عينة الدراسة بأن العاملين في المصارف ذوي المؤهلات العلمية كان نصيب حملة البكالوريوس في المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبتهم 53.2%، اما نسبة الموظفين وحسب المراكز الوظيفية بلغ عددهم (30) من مجموع العينة ويليه مدراء الاقسام بلغ عددهم (20)، كما أن ظهرت نتائج الدراسة عدد سنوات العمل بالمصرف (اي الخبرة والممارسة) إذ في المصارف فقد كانت الفئة (5 - 10) ضمن المرتبة الاولى وبلغت الاهمية النسبية 39.0%، ويليه الفئة (11 – 16) وبنسبة 27.3%، وهذا يعني أن المصارف المبحوثة يتم إدارتها وسير معاملاتها من حيث تقديم خدمات من قبل كوادر مختصة وذوي خبرة وممارسة في العمل المصرفي.

5- يتوفر لدى معظم المصارف خطة لتحديد وتعريف مخاطر التشغيل، كما أن معظم المصارف تعتمد خطة لتحديد وتعريف مخاطر التشغيل، وأن 67.5٪ من المبحوثين يؤكدون على وجود تعريف وتحديد مخاطر التشغيل في الخطة المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية. يعني هذا أن المصارف تدرك أهمية تحديد وإدارة مخاطر التشغيل كجزء من إدارة المخاطر بشكل عام. ومن المفترض أن يساعد تحليل البيانات والنتائج على تعزيز هذه الوعي وتحسين العمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيل.

6- فسر العامل الاول 17.366% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في شمول الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف و وجود خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية. كما أن العامل الثاني تفسر 9.234% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره لادارة التنفيذية في معظم المصارف إقليم كوردستان، ثم الإدارات أو الأقسام المعنية بموضوع التقرير ومجلس الإدارة، وفي غالبية المصارف المبحوثة كانت تشتمل خطط الطوارئ المعدة لاحتمالية تعرض أنظمة المعلومات للإنهيار.

7- فسر العامل الثالث 7.82% من التباين الكلي للمتغيرات، وتمثل يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة أنشطة الفروع في المركز الرئيسي للمصرف في اغلبية من المصارف، ويوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن احداث الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم ثم خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول الزبون.

8- فسر العامل الرابع أما 7.701% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في أن من مصادر مخاطر التشغيل في المصرف، (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية)، وتغطي الوثيقة (بوليصة) التأمين الشامل خسائر الناجمة عن (الأخطاء في إدخال البيانات ثم إنهيار أنظمة الكمبيوتر والإتصالات) في غالبية مصارف إقليم

كوردستان، في حين أن العامل الخامس فسر 5.936% من التباين الكلي للمتغيرات ويتمثل في وجود دائرة إدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة في أغلبية من المصارف ثم تتبع للإدارة التنفيذية و تتبع للتدقيق الداخلي في المصارف أخرى.

9- فسر العامل السادس 5.549% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري، ويتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل الجهات الرقابية غير التي تنفذها. أما بالنسبة للعامل السابع، فإنه يشرح 4.885% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يتوافر في المصرف إجراءات عملية التي تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل، الإدارة العليا (التنفيذية) هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل.

10- ساهم العامل الثامن بتفسير 4.760% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في تقييم المخاطر أو التقييم الذاتي (Self- or Risk Assessment) من الأدوات التي تستخدم في المصرف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل، يتم إعداد خطط طوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب بتوقف نشاط/ أنشطة أو خدمات معينة، أو العمل ككل.

11- وفسر العامل الثامن 4.183% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في رفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والامتثال من قبل الإدارات والأقسام المختلفة، والتدقيق الداخلي وإدارة مخاطر التشغيل، إذ تبين من إجابات أفراد العينة أن الأقسام والإدارات المختلفة تهتم برفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري والتدقيق الداخلي فإن المصارف المبحوثة يعتمد عليه التدقيق الداخلي في رفع التقارير في حين أن مساهمة إدارة مخاطر التشغيل في رفع تقارير فقد كانت ضئيلة جداً.

3.4.2. بناء على نتائج الدراسة، يوصي بالآتي:

1- حث المصارف على زيادة كفاءة الموارد البشرية بما يتماشى مع جانب الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية والمخاطر التشغيلية بشكل خاص وكذلك فيما يخص التعامل بالتكنولوجيا خاصة في ظل التطورات الواردة على المصارف في هذا المجال.

2- ضرورة قيام المصارف في إقليم كوردستان - العراق بعقد ندوات ومؤتمرات للتعريف أهم أنواع المخاطر وخاصة المخطرة التشغيل وكيفية تجنب منها.

3- حث المصارف التي لا تتبنى تطبيق إدارة مخاطر التشغيل، اتباع سياسة خاصة بإدارة تلك المخاطر، واما مايخص المصارف المطبقة فيها، فعليها تطوير سياسة المتبعة بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة المخاطر وبما يتلاءم مع حجم ودرجة تطور عمليات المصرف ومستوى المخاطر المحددة.

4- ضرورة الاهتمام بالتأمين تجاه المخاطر في المصارف بصورة عامة ومخاطر التشغيل بصورة خاصة للتخفيف والحد من المخاطر بكافة أنواعها.

5- التأكيد على تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2019 الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف بحذافيرها.

6- إلزام المصارف من قبل البنك المركزي بإنشاء دائرة مختصة لإدارة مخاطر التشغيل والخاضع لرقابة تدقيق داخلي فعال يعتبر اللبنة الأساسية لنجاح المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية.

7- إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجالات مخاطرة وخاصة المخاطر التشغيل والتي التنبؤ مستقبلاً بالمشكلات الخاصة بمختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف.

8- . تعزيز الشفافية في عمليات المصارف وضرورة توفير المعلومات المالية والإدارية الدقيقة لتحقيق الشفافية والتخفيف من المخاطر التشغيلية.

9- ضرورة تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المصارف في مجال إدارة المخاطر التشغيلية وتحسين مهاراتهم الفنية والإدارية.

10- تشجيع المصارف على إجراء اختبارات التحمل والاستيعاب لتحديد قدرتها على مواجهة الصدمات المالية وتقييم النتائج لتحسين إدارة المخاطر التشغيلية، و ضرورة تحفيز المصارف على تحديث تقنياتها واعتماد تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتحسين أداءها وتقليل المخاطر التشغيلية والمخاطر المصرفية بشكل عام.

التوصيات أعلاه يمكن تنفيذها بشكل تدريجي ومن خلال تعاون المصارف والجهات الرسمية لتحقيق أفضل النتائج في إدارة المخاطر التشغيلية.

The role of operational risk assessment in reducing damage in commercial banks in the Kurdistan Region - Iraq

Analysis of the opinions of some specialists in the sample of commercial banks

Abstract:

The research aims to measure and analyze operational risks and identify the most vital causes of operational risks in banks in the Kurdistan Region based on expert opinions in this field. Operational risks affect all banking services and operations, such as internal systems, external events, and human factors, which can cause significant losses for banks. Therefore, banks need to adopt evolutionary approaches to competition and risk management. To conduct the research selection of banks operating in the Kurdistan region was chosen as a case study area to identify the most significant causes of risks in banks.

To achieve the aim of the study, the Analytic Hierarchy Process (AHP) method is utilized based on (SPSS.V.22) software as one of the standard economic methods for analyzing information obtained from a questionnaire administered to selected banks operating in the Kurdistan Region - Iraq.

The research has found a direct correlation between assessing operational risks and damage reduction in commercial banks. The more stringent the criteria used to reduce operational risks, the lower the likelihood of damage in these banks. In addition, most of these banks adopt a plan to identify and define operational risks, as 67.5% of respondents confirm the existence of a definition, identification, and methods of managing operational risks in the plan approved by the Board of Directors of these banks to realize the importance of this process as part of risk management in general and the analysis of data and results helps to enhance this awareness and improve the processes and procedures related to the management of those risks.

Key Words: Banking sector, operational risks, risk assessment, commercial banks, Iraqi central bank

قائمة المصادر

الاول: الوثائق الرسمية:

- تقارير البنك المركزي المصري (2017)، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل -II ، ورقة مناقشة بشأن مُتطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، مصر.
- دليل العمل الرقابي (2019)، تعليمات البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة, قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر-دليل العمل الرقابي ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية) المعدة من قبل هذا البنك، بغداد – العراق.
- صندوق النقد العربى (2004)، ادارة المخاطرة التشغيل وكيفية احتساب المتطلبات الرأس المالي لها:ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية, ابوظبي.
- صندوق النقد العربي (2015)، متطلبات رأس المال للحد من المخاطر المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ،ورقة قدمت في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية صندوق النقد العربي, أبوظبي.

ثانياً: المجلات العلمية والمؤتمرات (باللغة العربية):

- سعد، بهاء الدين مسعد & إبراهيم، شيماء مهدي(2021)، المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي، بحث المنشورة في مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22) – العدد الثالث- شهر يوليو، مصر، (116-143).
- شفيق، ضامي ستار (2017)، استخدام التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤدية لارتفاع ضغط الدم، بحث المنشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 99، المجلد 23، (316-358)
- عكاش, سمير آيت (2015) مخاطر التشغيل ومعايير لجنة بازل-III -، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية-الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر, غرداية الجزائر .
- صوص، نصوح,& ملاك، غدير,& عمر، عهد (2020)، دور التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى في المستشفيات الخاصة في محافظة نابلس من وجهة نظر المرضى، البحث المنشور في مجلة الاستقلال للأبحاث، المجلد(5) العدد (1) حزيران، (316-358).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- أبو شعبان، رنده محمد سعيد (2016)، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، رسالة ماجستير مقدمة الي قسم المحاسبة والتمويل،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة- فلسطين.
- علاوي، عبد المهدي (2012)، إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة بيف المصارف الإسلامية بجمهورية السودان والمملكة الأردنية رسالة ماجستير جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان. .
- عزيز، كولدران عبدالرحيم (2010)، خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقياس أثرها في الأداء الاقتصادي لدول مختارة لعام 2008 مدينة أربيل – أنموذج تطبيقي، اطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، اربيل، العراق. .
- أبو كمال، ميرفت علي (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

رابعاً: الكتب العربية

- الكراسنة، ابراهيم (2010)، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي "صندوق بريد 281 " ط 2 ابوظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- الخطيب، سمير (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيقي عملي،الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الشمري ، صادق راشد (2013)، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: عمان، الاردن.
- العباسي, عبدالحميد محمد(2013) ، الأسلوب الإحصائي التحليل والتفسير باستخدام الحاسب وبرنامج spss، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

خامساً: المصادر الأجنبية

المجلات العلمية والمؤتمرات (باللغة الانكليزية)

- Abdullah, M. & Ismail, A. & Shahimi, Sh. (2011). Operational risk in Islamic banks: examination of issues, Qualitative Research in Financial Markets,3 June (2) 131-151.
- Ali Fatemi & lraj Fooladi. (2006). "Credit risk management", managerial finance journal, vol, (32) No3, 227-234, United Kingdom.
- Oye, Diekolola(2020). Impacts of Operational Risk Management on Financial Performance: A Case of Commercial Banks in Nigeria, International Journal of Finance & Banking Studies, Vol 9 No 1, 22-35.

- Hassan, Shakhawan Babakr& Aziz, Guldran Abdulrahim. (2019). RISK ASSESSMENT IN BANKS USING FINANCIAL ENGINEERING TOOLS. Cihan Bank as a Case Study for the Period (2012-2017). " Qalaai Zanist Journal 4.4, 814-853.
- Kanchu h. & Kumar M., (2013). Risk management in the banking sector- An Empirical Study. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(2I), 145-153.
- Fooladi, A. F. (2006). "Credit risk management", managerial finance journal, vol, (32) No3, pp. 227-243.

الكتب (باللغة الانكليزية)

- Anderson, T. W. (1974). An Introduction to Multivariate Statistical Analysis, 1st Edition, John wily, New Jersey, U.S.
- Fraser ,Donanld R & Kolari W.& Gup, Benton E. (2001) Commercial Banking (The Management of Risk), 2nd ed south - western publishing, USA.
- Mark L. Berenson, D. M. (1992). Basic Business Statistics: Concepts and Applications, New Jersey: Prentice Hall International INC.
- Koch, Timothy W. & MacDonald, Scott. (2006). Bank Management, 6th ed, Thomson south Western, USA.

سابعاً: الانترنت

المصادر الانترنت باللغة العربية

- عبدالحميد محمد العباسي. (2013). الاسلوب الاحصائي التحليل والتفسير باستخدام الحاسب وبرامج spss ، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الكتب الموجودة عبر الشبكة الانترنيت برابطة. https://mybookword.files.wordpress.com/2016/03/d8a7d984d8a7d8b3d984d988d8a8-d8a7d984d8a7d8add8b5d8a7d8a6d98a.pdf
- فرج ، شعباف (2014). مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر. الجزائر. تاريخ الاطلاع 16 يناير 2016 المقالة الموجودة على الموقع..www.dspace.univ-bouira.dz

المصادر الانترنت باللغة الانكليزية

- Basel III. (2017). Finalizing post-crises reforms, BCBS, December https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm .